

الحكومة قررت قبول البروتوكول استجابة لمطالب المنتجين والعاملين بصناعة النسيج

تقرير الكونجرس أكد أن الزيادة في صادرات الأردن جاءت من المناطق الصناعية المؤهلة وليس من اتفاق التجارة الحرة

س - ما هي معايير اختيار المناطق الصناعية المؤهلة؟
ج - اعتمدت الحكومة على ثلاثة معايير في اختيار المناطق الصناعية المؤهلة:
حجم الصادرات الفعلية للسوق الأمريكية عام ٢٠٠٣
إمكانات التوسع في التصدير مستقبلياً
عدد العمال في كل منطقة صناعية.

س - ما هو موقف المصانع التي تقع خارج المناطق الصناعية المؤهلة؟
ج - سوف تشهد الشهور القادمة بدء التفاوض حول زيادة عدد المناطق الصناعية المؤهلة. وحتى يبدأ التفاوض من المخطط أن تضع الحكومة نظاماً مسانداً هذه المصانع بحيث يتساوى الموقف التنافسي لصادراتها مع المصانع الموجودة داخل المناطق المحددة.
س - هل ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن يمكن أن ينطبق على الحالة المصرية، بما يحد من المنافع الاقتصادية لهذه المناطق؟

ج - ليس من المحتمل أن يتحقق ذلك في الحالة المصرية. فالعمالة المصرية المدربة في قطاع النسيج والملابس الجاهزة تعتبر من مواطن القوة بهذه الصناعة. بينما كانت العمالة الأردنية تعاني العجز في المهارات المتخصصة لهذه الصناعة. وأخيراً فإن تحديد نسبة العمالة الأجنبية المسموح لها بالعمل في الشركات المصرية هو أمر من بقانون العمل المصري وليس له علاقة بهذا البروتوكول.

س - هل يمكن لإسرائيل استغلال هذا البروتوكول لرفع أسعار المداخلات المستوردة بما يحد من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في السوق الأمريكية أسوة بالتجربة الأردنية؟

ج - بالنسبة لمصر من غير المتوقع أن يقوم الجانب الإسرائيلي برفع أسعار مداخلات

لأنه يفقد بذلك جزءاً من الطلب هو حريص عليه وإلا لم يكن ليوقع هذا البروتوكول. كما أنه من المتوقع تنافس الموردين الإسرائيليين للحصول على هذه النسبة. وأخيراً فإن المنتجين المصريين لهم حق الاختيار في استخدام هذه المداخلات وتطبيق نظام الكويز من عدمه وفقاً لتأثير تلك الأسعار على ربحيتهم، وتوضح تجربة الأردن كما جاء على لسان وزير التجارة الخارجية الأردنية الدكتور الهنداوي ارتفاع قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن من ٩ ملايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤. بمعدل زيادة سنوية بلغ ٣٠ بالمائة، بينما وصلت واردات الكويز بالأردن من إسرائيل ٦٠ مليون دولار فقط. مما يوضح أن أسعار الكويز لم تؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية. وتدل الأرقام السابقة على أن الأردن قد استفادت بدرجة أكبر من إسرائيل من تطبيق الكويز.

س - هل من المتوقع أن تكون استفادة الاقتصاد الإسرائيلي أكبر من استفادة الاقتصاد المصري؟

ج - في ضوء تجربة الأردن كما اتضح من السؤال السابق لا يمكن توقع استفادة الجانب الإسرائيلي بدرجة أكبر من مصر ولكن ذلك لا ينفي أنها ستستفيد من تصدير نسبة الـ ١١,٧٪ إلى مصر.

س - ما هي أهمية هذا البروتوكول في الوقت الذي لم تكن مصر تستفيد حصصها من المنسوجات والملابس الجاهزة في السوق الأمريكية؟

ج - ترجع فائدة هذا البروتوكول إلى أن نظام الحصص كان مقصوراً على بعض منتجات النسيج والملابس الجاهزة. بينما أنه في ظل هذا الاتفاق فإن كافة هذه المنتجات سوف تنعم بدخول السوق الأمريكية بدون حصص أو رسوم جمركية.

س- هل من المتوقع زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو ٤ مليارات دولار كما جاء في ملف المعلومات الذي أصدرته الوزارة أم أن هذا الرقم مبالغ فيه؟

ج- في ضوء زيادة صادرات الأردن كما سبق الإشارة، وإزاء عراقلة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، يمكن تحقيق هذه الزيادة إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذا البروتوكول يتيح فرصة للنفاذ لأكبر سوق في العالم فإن اغتنامها يستلزم وضع الآليات التي تضمن كفاءة وفعالية تنفيذه، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

س- كيف يمكن تفسير التفاوت الكبير في الآثار الإيجابية المحتملة في مصر عن نظيرتها المحققة بالفعل في الأردن؟ ونقصد بذلك ما هو متعلق بالزيادة المتوقعة في كل من الصادرات والاستثمارات؟

ج- يرجع ارتفاع الآثار الإيجابية المتوقعة في مصر مقارنة بالأردن فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة تحديداً إلى عدة أسباب. الأول، اتساع وتنوع قاعدة صناعة المنتجات النسيجية في مصر، في حين أن الوضع كان يختلف تماماً في الأردن عندما شرعت في تطبيق هذا النظام. الأمر الثاني، أن الأردن بدأت بمنطقة واحدة بينما في المقابل تبدأ مصر التنفيذ بسبعة مناطق صناعية، السبب الأخير أن الظروف الدولية في آخر عام ٢٠٠٤ مع اقتراب إلغاء نظام الحصص تختلف عنها في عام ١٩٩٩، فهناك تهاافت من كثير من الدول والمستثمرين الأجانب على البحث عن مناطق تتمتع بميزة النفاذ إلى السوق الأمريكية. ولعل أكبر دليل على ذلك تقدم العديد من الشركات الهندية والتايبانية والتركية بطلبات للاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في مصر.

س- هل كان من الأفضل لمصر تطبيق اتفاق التجارة الحرة بدلاً من التسرع في إقامة مناطق صناعية مؤهلة؟

ج- في واقع الأمر لم يكن هناك أي خيار أمام مصر في الأجل القصير سوى المناطق الصناعية المؤهلة. فخيار اتفاق

التجارة الحرة بين مصر وأمريكا ما زال في مرحلة التشاور. كما أن بروتوكول الكويز يتيح للصادرات المصرية النفاذ الفوري إلى السوق الأمريكية دون أي التزامات من الجانب المصري. بينما أنه حتى في حالة بدء المفاوضات قريباً بشأن اتفاق التجارة الحرة، فمن المتوقع أن تستمر تلك المفاوضات لمدة سنتين على الأقل وأن تتمتع المنتجات المصرية بحق النفاذ الحر بشكل تدريجي خلال ١٠ سنوات تقريباً. فضلاً عن أن اتفاق التجارة الحرة يلزم الجانب المصري بفتح السوق المصرية أمام المنتجات الأمريكية.

س- هل يعد بروتوكول الكويز بديلاً لاتفاق التجارة الحرة مع أمريكا؟

ج- على الإطلاق، بل يعد خطوة أولى للوصول لهذا الاتفاق. ولعل تجربة الأردن هي خير دليل على صحة ما تقدم. فاتفاقية الكويز في الأردن لم تعق توقيع اتفاق التجارة الحرة مع أمريكا، بل ساعدت عليه.

س- هل كان من الممكن تطبيق نظام التفضيلات المعمم P.S.G على صادرات مصر من المنسوجات والملابس؟

ج- في واقع الأمر لم يكن من الممكن لمصر أن تستفيد من نظام التفضيلات المعمم P.S.G بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة. فالاستفادة من هذا النظام بشكل عام تتوقف على شرطين أساسيين: الأول، أن تكون الدولة من حقها التمتع به، والثاني: أن تكون السلع خاضعة له. وعلى الرغم من أن مصر تعد من الدول التي من حقها التمتع بهذا النظام، فإن المنسوجات والملابس لا تدخل ضمن السلع التي يطبق عليها هذا النظام.

س- هل يتعارض بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية؟

ج- بالطبع لا، حيث أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بجميع أشكال الترتيبات التفضيلية وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات أورو جواي ١٩٩٤.

س- لماذا لم تسع مصر إلى تطبيق نظام الكويز مثل الأردن مع السوق الأوروبية والتي تستوعب نحو ٣٥٪ من إجمالي صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة؟

ج- لأن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية تتمتع بحرية النفاذ إلى السوق الأوروبية دون حصص كمية أو تعريف جمركية منذ ١ يناير ٢٠٠٤.

س- هل جاء تقرير الكونجرس الأمريكي سلبيًا بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن؟

ج - كان التقرير محايداً حيث أوضح إيجابيات هذه المناطق والتمثلة في زيادة الصادرات بنحو ١٠٠ ضعف خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٤، فضلاً عن زيادة العمالة خاصة عمالة المرأة، ووتطور الخبرات الإنتاجية والإدارية. إلا أنه من ناحية أخرى أوضح أن جانباً كبيراً من العمالة والاستثمارات قدم من الدول الآسيوية. وأخيراً أكد التقرير أهمية أن تعمل الأردن جاهدة على تفعيل اتفاق التجارة الحرة الذي تم توقيعه بالفعل لدفع مسيرة التنمية ومعدلات النمو.

س- هل جاء في تقرير الكونجرس أن زيادة الصادرات الأردنية كان بسبب اتفاق التجارة الحرة وليس بسبب الكويز؟

ج - لم يرد بتقرير الكونجرس أي إشارة إلى أن هذه الزيادة كان مصدرها اتفاق التجارة الحرة. بل على النقيض أكد هذا التقرير على أهمية قيام الأردن بالإسراع بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها بالفعل. كما أن كافة التقارير الرسمية الصادرة من الأردن والجهات الدولية أوضحت أن الزيادة كان مصدرها المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن.

س - ما هو سبب تركيز الضوء على الآثار الإيجابية المتوقعة على صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة تحديداً؟

ج- لأن هذه الصادرات تمثل نحو ٢٠٪ من صادرات مصر الصناعية، كما أن السوق الأمريكي تستوعب نحو ٤٠٪ من إجمالي تلك الصادرات، فضلاً عن أنها مهددة خلال أيام بالتراجع كما سبق وأن أشرنا. إلى جانب أن التعريفات الجمركية في السوق الأمريكية تصل إلى نحو ٢٣٪ لبعض هذه المنتجات مقارنة بالتعريفات الجمركية بالنسبة لصادرات الصناعات الأخرى التي تقل بشكل عام عن هذا المستوى، وتصل بالنسبة لبعض الصناعات إلى الصفر.

س- هل يعكس هذا البروتوكول تغيراً في موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية؟

ج - إن القول بأن هذا البروتوكول يعكس تغيراً في مواقف مصر تجاه قضية الشرق الأوسط فيه قدر من المغالطة. فقد تبني كثيرون نفس المنطق لدى توقيع اتفاقية كامب ديفيد وقد أوضحت التجربة أن مصر كانت وستظل دائماً الداعم الأول للقضية الفلسطينية.

س- متى يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ؟

ج- يبدأ تنفيذ هذا البروتوكول عندما تقوم الأطراف المختلفة باستكمال الإجراءات القانونية في كل منها.

وفي النهاية... لا بد من الإشارة إلى أن توقيع هذا البروتوكول على الرغم من فوائده الاقتصادية وأنه قد يتعارض مع مشاعر وعواطف كل مصري، وهذه حقيقة لا يمكن أن ننكرها. فإن عدم التوقيع ستكون تكلفته مرتفعة على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة، وعلى الصناعة ذاتها وأخيراً على العمالة.